

الاستثمار اللغوي وأثره في التنمية الاقتصادية للدول

Linguistic Investment and its Impact on the Economic Development of Nations

أ.مبارك بن مصطفى

المركز الجامعي آفلو (الأغواط) الجزائر e.benmostefa@cu-aflou.edu.dz

مخبر اللسانيات وتكنولوجيا التعليم وقضايا الأمن اللغوي (آفلو)

تاريخ القبول: 2025/08/10

تاريخ الاستلام: 2025/07/05

ملخص:

لم تعد اللغة مجرد وسيلة للتواصل بين الشعوب، ورمزا للهوية الأفراد والجماعات، بل أصبح ينظر إليها على أنها مصدر من مصادر الدخل، ووسيلة من وسائل السيطرة والنفوذ ورسم السياسات والعلاقات الدولية، لذا أصبح الاستثمار في اللغة لا يقل أهمية عن الاستثمار في الطاقة والمواد الأولية، بل أصبح وجود التنمية الاقتصادية والبشرية ونجاحها رهين بمدى قوة اللغة ونفوذها في السوق العالمية للغات باعتبارها رأس مال يسهم الاستثمار فيه في خلق الثروة وبناء الانسان وإنتاج المعرفة.

لذا ارتأينا أن نقف من خلال هذه الورقة البحثية على أهمية اللغة ودورها في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا من أن التبعية اللغوية تعني التبعية الاقتصادية، ومنه لا يمكن بناء اقتصاد قوي إلا من خلال لغة وطنية قوية تحفظ للأمة وجودها وأمنها الفكري واللغوي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: استثمار للغوي، تنمية اقتصادية، تنمية لغوية، تخطيط لساني

Abstract:

Language is no longer just a means of communication between people or a symbol of individual and collective identity, but it is seen as a source of income and a tool of control, influence, and shaping of policies and international relations. Therefore, advanced countries have turned their attention to investing in their national languages and developing them through the adoption of language policies that aimed at updating the language to keep pace with technological advancements, globalization and the digital transformation.

Investing in language is now considered just as vital as investing in energy and raw materials, as economic development and success are contingent upon the strength of language and its influence in the global language market, considering language as a capital that contributes to wealth creation, human development, and knowledge production.

Therefore, this research paper aims to shed light and explores the significance of language and its role in wealth creation and economic development. Linguistic subordination means economic subordination,

Keywords: Language Planning, Language Investment, Linguistic Language Development, Economic Growth

1. مقدمة

إن مما لا شك فيه أنه لا يمكن الحديث عن الاستثمار في اللغة إلا من خلال تخطيط لساني وسياسة لغوية مبنية على أسس علمية، ورؤية استراتيجية واعية بأهمية اللغة في الحفاظ على الإرث الحضاري للدول والشعوب من مخاطر الغزو الثقافي و التكنولوجيا، لذا سعت الدول العالمية الكبرى إلى الهيمنة على دول العالم الثالث من خلال ابتكار أساليب جديدة أقل كلفة وجهداً، وأكثر تأثيراً وفعالية، من القوة العسكرية، وقد تمثل ذلك في الهيمنة اللغوية، أو ما يسمى - إن صح القول - بالاستعمار اللغوي، الذي هو مطية لفرض التبعية الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية على الدول.

ولعل هذا ما نجده ماثلاً في اللغة الإنجليزية التي يتسع مجال استعمالها يوماً بعد يوم، وربما تعد أهم عامل من عوامل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في جميع المجالات، وتبوءاً اقتصادها المرتبة الأولى عالمياً، وكذلك بالنسبة للغة الفرنسية التي تسعى فرنسا جاهدة إلى جعلها أداة للهيمنة على مستعمراتها في إفريقيا، وهذا ما يبرهن عليه قوة التيار الفرانكفوني في المستعمرات الفرنسية، والتي يطغى وجود اللغة الفرنسية فيها على اللغة الأم.

وهذا ما عبر عنه سبينسر بقوله أن " ادخال اللغات الاستعمارية في المجتمعات الأفريقية قد جمد الفرص أمام التنمية الوظيفية لكل اللغات الإفريقية تقريباً." (كولاس، ب ت، ص 64). بل الأمر أخطر من ذلك فالمسؤولون السياسيون الفرنسيون يرون أن " تدريس اللغة الفرنسية لغير أبناء فرنسا إنما هو تكوين لمقررين سياسيين نافذين في مستقبل ذلك البلد، سيفيدون فرنسا." (عزوز وخائن، 2004، ص 56).

واللغة العربية التي استوعبت الحضارة الإسلامية في زمن ما عبرت عن مضامينها العلمية والفكرية والاقتصادية والسياسية، لا يمكن أن تعجز عن أداء هذه الوظيفة اليوم، لذا وجب علينا أن نعيد الاعتبار للغتنا لتصبح أولوية كبرى لأنها هي الماضي والحاضر والمستقبل، ولوجود أمة عربية من غير لغتها، فكيف تنفق ملايين الدولارات سنوياً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية، والحفاظ على ما يسمى بالأمن القومي للدول، و نغفل عن الاستثمار في لغتنا العربية وأمننا اللغوي الذي يحفظ لأمتنا العربية وجودها وثقافتها وثوابتها ورقمها.

02- التخطيط اللساني:

إن أي استثمار للغة لا يمكن أن يكون ناجحاً وفعالاً إذا لم يُسبق بتخطيط لساني استراتيجي مبني على رؤية استشرافية يتحدد من خلالها موقع ومكانة اللغة العربية في نادي اللغات العالمية من جهة، وقدرة العربية على التعايش مع متطلبات العصر والتقنيات الحديثة من جهة ثانية.

وعليه فالتخطيط اللساني هو السبيل لحل المشكلات التي تقف عائقاً أمام أي استثمار جاد للغة العربية في التنمية الاقتصادية، ومنه فالتخطيط اللساني هو " اتخاذ جملة من التدابير بغية الوصول إلى أهداف مسطرة سلفاً، بالاستعانة بوسائل مرسومة." (عزوز وخائن، 2004، ص 69).

ويجب أن يكون لأي تخطيط لساني بعد ايدولوجي يضع اللغة في صلب الاهتمام، ويؤمن بالرابطة القوية بين اللغة والسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، ويوظف اللغة في كل المشاريع التنموية والبرامج الحكومية.

ومصطلح التخطيط اللساني والاستثمار اللغوي لم يكونا غائبين عن العرب القدامى بل كانا حاضرين في تصوراتهم ومن صلب اهتماماتهم، وقد عرف العرب هذا المفهوم قديماً في العصر الجاهلي من خلال الأسواق الأدبية والتجارية كسوق عكاظ وسوق المربد التي كانت الأسهم فيها والسندات هي البضائع والأشعار والحكم والأمثال، والخطب، فكان الشاعر في هذه الأسواق يعرض شعره ويروج له باللغة، والتاجر يروج لتجارته باللغة، والقبيلة تفاخر بمآثرها وأمجادها باللغة، فكان للغة رواجاً كبيراً في الأسواق الأدبية.

وبعد التخطيط اللساني من المرتكزات والأسس التي قامت عليها الدولة الإسلامية الوليدة في مراحلها الأولى إذ تنبه العلماء العرب إلى أهمية اللغة كوسيلة وغاية خاصة بعد اتساع الفتوحات واختلاط العرب بالعجم، فتنبؤوا سياسة لغوية أسهمت في التقعيد للغة، والعمل على تطويرها لتستجيب لمتطلبات المرحلة التي كان يعيشها العرب في ذلك

العصر، وكان من نتاج ذلك تعريب الدواوين وتشجيع الحركة العلمية والترجمة، وصناعة المعاجم والمصطلحات، وتعليم العربية لغير الناطقين بها.

ونضرب مثالا أيضا على ذلك بالدولة الأموية فقد تنبه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في وقت مبكر إلى المخاطر الجيوسياسية التي انجرت عنها التبعية الاقتصادية لبزنطا، إذ يعد أول من عرب الدينار الذي كان يُضرب في بزنطا، فظهر أول دينار عربي خالص في عهده، ومما ميز هذه العملة أنه قد كتب على ظهرها كلمة التوحيد باللغة العربية، وهذا له دلالات عميقة تجلت أبعادها في المجالات الدينية والثقافية والسياسية والعسكرية للدولة الأموية الناشئة. وهذه أول خطوة نحو الاستقلال الاقتصادي للدولة الوليدة.

03-الاستثمار اللغوي:

إن مصطلح الاستثمار يعد من أهم المفاهيم التي تغطي على الساحة العالمية والمؤسسات الدولية لما له من أهمية في رسم سياسات الدول وتوجيه اقتصادياتها، وهو من المفاهيم التي لها ارتباط وثيق بحقل الصناعة والتجارة والمال ورجال الأعمال، إلا أن هذا المفهوم قد توسع مجال استعماله ليقترح ميادين ومجالات أخرى لا تقل أهمية عن ميدان التجارة والاقتصاد، بل منها من له علاقة مباشرة بالمال وتكوين المتعاملين الاقتصاديين، ورسم السياسات الاقتصادية، والترويج للسلع والصناعات كميدان اللغة الذي أصبح في صلب اهتمامات الدول والمؤسسات الاقتصادية.

ومنه فإن المقصود بالاستثمار في حقل اللغة هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي موضوع اللغة أو بصورة أخرى هو الممارسات التجارية والمالية والاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعا لها. (الزيني، 2021، ص 332). وهو أيضا "توظيف اللغة في زيادة الإنتاج وتحقيق العائدات والأرباح من خلال تسخيرها وتسخير الألسنة البشرية الناطقة بها في تحقيق هذا الهدف". (بوراس، ب ت، ص 88).

لأن الاستثمار في اللغة هو استثمار في الفكر والفرد، والفرد والفكر كلاهما منتج للثروة وصانع وموجه لها. بل إن الاستثمار في الفكر والفرد مرحلة سابقة للاستثمار في المال والطاقة والصناعة والمواد الأولية.

ومنه وجب أن ننظر إلى علاقة اللغة بالاقتصاد من زاويتين:

- اللغة أداة في الاقتصاد، وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأمم؛ إذ يعد استعمال اللغة بمردود جيد وكفاية عالية أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، وضروريا في عملية التنمية.

- اللغة صناعة وسلعة في القطاع الاقتصادي؛ إذ تزايد دور الصناعات الثقافية وقاعدتها اللغة الوطنية في الاقتصاد العالمي تزايدا كبيرا جدا. (الزيني، 2021، ص 338).

وعليه فإن التعويل على أي برامج تنمية اقتصادية أو اجتماعية بغير اللغة الأم فالتأكيد ستجرب عنها مخاطر جيوسياسية لأنه عندما " تتداخل السياسة بالاقتصاد وبالتجارة وإنتاج المعرفة، يصبح للغة الدور الرئيس في لعبة الهيمنة الاقتصادية، وعلى الدولة أن تدرك ذلك وترسخه في عقول الناشئة". (عزوز وخائن، 2004، ص 66).

والتنمية الاقتصادية ليست مسألة رأس مال، وأسواق، وبنوك، ومواد أولية، بل هي استثمار في عوامل نجاح التنمية الاقتصادية، التي يعد العامل اللغوي أهم مقوم من مقوماتها، لأن قوة اللغة مؤشر على قوة الاقتصاد، وضعفها مؤشر على ضعف الاقتصاد، والاقتصاد العربي يواجه اليوم تحديات كبيرة تستدعي المؤامة بين الإمكانيات الطبيعية المتنوعة التي تتوفر عليها المنطقة العربية، والموقع الجغرافي، إضافة إلى العوامل اللغوية والاجتماعية، فأى مشروع عربي تنموي يكون بلغة الآخر مآله الفشل.

وقد قدم البنك الدولي تقريراً استخلصت نتائجه من دراسة أجريت على أكثر من ستين دولة أكد فيه أن الدول ذات الاقتصادات الهشة والتي تعمل جاهدة نحو التنمية الاقتصادية، لبت بحاجة إلى رأس المال والمساعدات الإنسانية، وإنما هي بحاجة إلى رفع مستوى المعرفة لدى أفراد المجتمع والاستثمار في الانسان، وهذا لا يتم إلا باللغة. (السيد، ب ت، ص 854).

فباللغة اليوم أصبحت أداة إنتاج تسهم في تعزيز خزينة الدولة وانتعاشها ويمكن أن نستدل على ذلك ببعض النماذج فقد أشار التقرير الصادر عن وزارة الصناعة الكندية إلى أن السياسة اللغوية جعلت الصناعة اللغوية في كندا في ثلاث مجالات، هي: الترجمة، والتدريب اللغوي، والتقنيات اللغوية، وأسهمت في الاقتصاد الكندي بحوالي 2.7 مليار دولار كندي كما أسهمت في توفير 51700 وظيفة في مختلف أرجاء كندا، أغلبها في القطاع التجاري. (المحمود، ب ت، ص 23).

واليابان التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة، وفرضت عليها الدول المنتصرة شروطها كتغيير الدستور، وحل الجيش، ونزع السلاح وقبلت بكل هذه الشروط ماعدا شرطاً واحداً وهو اعتماد اللغة الإنجليزية في التعليم، واستطاعت اليابان أن تمهض من جديد وتصبح قطبا اقتصاديا عظيما، فكانت نهضتها الاقتصادية بلغتها القومية. (السيد، 2008، ص ص 167-168).

وإذا نظرنا إلى اللغة العربية بحكم الإمكانيات التي تتوفر عليها يمكن القول أنه باستطاعة هذه اللغة أن تحقق الغاية وتصبح لغة وظيفية علمية، إذا كان هناك تخطيط عقلاني، ورؤية استراتيجية واعية بأهمية اللغة وبعدها القومي والسياسي وما يترتب على هذه الأبعاد من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال: - وجود إرادة سياسية قوية تقود المشروع الإصلاحي التنموي للغة العربية:

إن أي مشروع إصلاحي تنموي يخص اللغة العربية لا يمكن أن ينجح ويحقق النتائج المرجوة منه على المستويين القريب أو البعيد إذا لم يحظى بدعم كامل ممن بيدهم سلطة القرار في الدول العربية، فالتشريعات والقرارات وحدها دون متابعة والزامية التنفيذ لا تفيد اللغة في شيء، فكل الدساتير العربية تؤكد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدول العربية، ولكن الواقع يقول عكس ذلك.

وإلا كيف نفسر استعمال اللغات الأجنبية على حساب لغتنا الأم في المؤسسات الرسمية الحكومية؟ فتصريحات الساسة والوزراء باللغات الأجنبية، والمراسلات الإدارية أيضا بها، بل يصبح الأمر أخطر من ذلك حينما يصبح أهل القرار لا يفكرون في إصلاح اللغة الأم والعمل على تطويرها، والبحث في سبل تقدمها، بل التفكير في استعمال لغة أخرى مكانها بحجة أنها لغة العلم والتكنولوجيا، ولكن الواقع يقول لا توجد لغة متقدمة وأخرى متخلفة، بل هناك لغات عمل أهلها على إصلاحها وقدموا لها أسباب التقدم ولغات أخرى حرمت من هذه الأسباب.

وتعلم اللغات الأجنبية واجب تستدعيه أسباب أمنية وحضارية واقتصادية وهي وسيلتنا للانفتاح على الآخر والعبور إليه، ولكن لا يكون ذلك على حساب لغتنا الأم، لأن اللغة الأم قضية وجود إما أن تكون أو لا تكون؛ فغيرنا يستعمل لغتنا واللغات الأخرى للمثاقفة والتعرف عن قرب على الدول الأخرى لخدمة أهداف عسكرية وأمنية واقتصادية وثقافية، ونضرب مثالا على ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية التي تشجع الأمريكيين على تعلم اللغة العربية بل وتلزمهم على ذلك خاصة في البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية والشركات الاقتصادية العاملة في البلاد العربية، لخدمة أهداف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي واكتساح السوق العربية والمنافسة عليها خاصة في ظل تنافس الدول العالمية ذات الاقتصاديات الكبرى على السوق العربية.

فنحن نعرف أن المشرق العربي وخاصة دول الخليج العربي هي منطقة ثرية أسالت لعاب كثير من الدول، وهذا ما نشهده في ظل تعاظم دور الصين وروسيا في هذه المنطقة حيث أصبح الصراع على أشده بينها وبين الولايات المتحدة، وكان دور اللغة العربية مهما في هذا الجانب من خلال الترويج للسلع واستقطاب رجال المال الخليجين انطلاقا من قاعدة إذا كنت أبيعك أحدث لغتك، وإذا كنت أشتري منك فعليك تحدث لغتي.

ونحن العرب أغلبنا يستعمل اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية ليفاخر بها اعتقادا منا أنها تعكس جانبا من ثقافتنا المزيفة التي تتوارى خلفها هويتنا العربية وثقافتنا الإسلامية، دون إدراك الكثير منا أن الصراع اليوم هو صراع اللغات، والصراع فيه المنافسة والمنافسة فيها غالب ومغلوب.

فإصلاح اللغة العربية يبدأ قبل كل شيء بالإيمان الراسخ والقوي بقدرتها على استيعاب التطور التكنولوجي والتقدم العلمي، وثانيا بالبحث في أسباب تطور اللغة وتقدمها لمواكبة العصر والعولمة، وسيكون ذلك من خلال الدراسات

الجادة، والبرامج الإصلاحية الهادفة، وهذا يقع على عاتق المختصين في مجال اللغات، والهيئات والمؤسسات التي تعنى بقضايا اللغة كالمجامع اللغوية والمراكز البحثية، والجامعات ثم بعد ذلك يأتي بعد ذلك دور أهل القرار من خلال السهر على متابعة وتنفيذ ما قدمه أهل الاختصاص على أرض الواقع، فإصلاح الدول والمجتمعات يبدأ من إصلاح لغاتها، وقد صدق الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي وجه له ملك الصين قديما السؤال الآتي: أريد أن أصلح مملكتي فبماذا أبدأ؟ فأجابته الفيلسوف: ابدأ بإصلاح اللغة. (السيد، 2008، ص 36).

- إعادة إحياء وتفعيل مشروع التعريب من جديد:

يعد مشروع التعريب قضية قومية وجودية، وهو بوابة اللغة العربية إلى عالم المعرفة والتكنولوجيا، إذ أن جل الجامعات العربية تدرس الطلبة العلوم التقنية باللغات الأجنبية، كتعليم المواد العلمية والتقنية في بلدان المغرب العربي بالفرنسية رغم أن هذه اللغة ليست لغة علم في وقتنا الحاضر، وتدرس دول المشرق العربي طلبة جامعاتها باللغة الإنجليزية، وقد انجر عن هذا التوجه آثار وخيمة على المجتمع العربي والمتعلمين أنفسهم.

فتدريس الطب بالفرنسية في دول المغرب العربي أثر في تكوين الأطباء وثقافتهم تأثيرا بالغا وتجلّى ذلك في أدائهم محادثة وكتابة، وأصبحت دول المغرب العربي في منظومتها الصحية رهينة للدولة الفرنسية، وما ينطبق على مجال الطب ينطبق على مجالات أخرى كالهندسة والصناعة والتجارة ...

وعليه فإن تدريس المواد العلمية والتقنية باللغة الأم الوطنية واجب قومي وأمني وأخلاقي يتوقف عليه وجود الأمة العربية واستمرارها، إذ لا يمكن أن نتصور حضارة ودولة قوية بلغة الأخر، وإن مما يدعو إلى العجب أن التعليم في كل دول العالم باللغات الأم، إلا في دول العالم العربي وبعض الدول الإفريقية.

وإذا كان بإمكان لغات كالعبرية واليابانية والصينية والكورية أن تستوعب التكنولوجيا الحديثة وتسائر التحول الرقمي والتطور الصناعي، رغم محدودية إمكاناتها، فكيف تعجز اللغة العربية عن ذلك مع أنه لا يمكن أن نقارنها بهذه اللغات من حيث الخصائص والإمكانات والمقومات.

فالإشكال إذا ليس في اللغة العربية بل في مستعملها، ومن يشكك في جدوى التعريب ونجاحه، فالتجربة السورية خير دليل على أهمية التعريب ونجاعته في تطوير اللغة العربية وجعلها لغة قادرة على مواكبة العصر والتقدم التكنولوجي، وأنه بإمكان الجامعات العربية أن تدرس التخصصات والعلوم التقنية بلغتها الأم. (السيد، 2008، ص 108).

- العمل على حوسبة اللغة العربية ورقمنة الموروث الأدبي والثقافي العربي باعتباره حاضر الأمة العربية وماضيها ومستقبلها، إذ أن التقارير العلمية تشير إلى أن المحتوى العربي على الأنترنت لا يتجاوز 01٪ بينما يتجاوز تعداد السكان العرب نسبة 05٪ من تعداد سكان العالم. (شتوح، 2019، ص 09). فالعربية ينبغي أن تواكب التحول الرقمي الذي يشهده العالم اليوم لتصبح الوسيلة المثلى للتحكم في التكنولوجيا.

لأن التحول الرقمي والعمولة لم يعد خيارا بل أصبح واقعا مفروضا ينبغي قبوله والاعتراف به، وتعد حوسبة اللغة أهم مجال من مجالات الاستثمار اللغوي، وذلك بمعالجة اللغة آليا، وربطها بالذكاء الاصطناعي، وصناعة المعاجم الالكترونية العامة والمتخصصة، وبنوك للمعلومات والمصطلحات، والترجمة الآلية، بالإضافة إلى عصرنة التعليم من خلال الاستثمار في الوسائط التكنولوجية الحديثة والتعليم الالكتروني والمحتوى الالكتروني.

وسهم ذلك في جعل اللغة كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني والسوق العالمية للغات، لأن العالم اليوم أصبح يتحدث عن التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي.

- الاهتمام بالترجمة وتفعيل دورها:

للترجمة أهمية كبيرة في المثاقفة ونقل العلوم والاطلاع على المستجد من العلوم والمعارف، لكن ما يترجم من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية قليل جدا، مقارنة بما يترجم في دولة من الدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القليل هو في أغلبه نتاج جهود فردية.

لذا على الدول العربية أن تشجع العلماء والباحثين على الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية للاستفادة من الخبرات العلمية والتجارب البحثية، ومن العربية إلى اللغات الأخرى، لأن الترجمة عامل من عوامل التطور العلمي واللاحق بالركب الحضاري وهذا ما يستدعي إنشاء مراكز حكومية تعنى بالترجمة، وتوضع تحت تصرفها كل الموارد الضرورية للقيام بمهمتها على أكمل وجه.

- تعد اللغة العربية من أهم عوامل قوة الأمة العربية ووحدتها، إذ بواسطتها يقوى النسيج الثقافي والاجتماعي للأمة لأن الذين " يتكلمون بلغة واحدة يكونون كلا موحدا ربطته الطبيعة بروابط متينة وإن كانت غير مريئة." (السيد، 2008، ص114). فقد استطاع الاتحاد الأوروبي رغم وجود حوالي أربع وعشرين لغة رسمية أن يكون له كيان سياسي واقتصادي موحد تحت عباءة الاتحاد الأوروبي، فكيف تعجز الدول العربية عن ذلك رغم وجود عوامل ورابط الوحدة وهي اللغة والدين.

لذا علينا كأمة عربية أن ندرك أهمية لغتنا وبعدها القومي والثقافي والحضاري، وأن نغرس في أذهان الناطقين بها حبهم لها واعتزازهم بها، فهي لغة القرآن الكريم، والوعاء الذي تتجسد من خلاله مقومات الأمة وعوامل بقائها ووجودها، وقد صدق القائد الفيتنامي (هوشي مينة) حينما خاطب أبناء أمته بقوله: " لا انتصار لنا على العدو إلا بالعودة إلى لغتنا الأم وثقافتنا القومية." (السيد، 2008، ص48).

- إن من أهم العوامل التي تساعد على تطوير اللغة وانتعاشها في السوق العالمية للغات هو العمل على تطوير المنظومة التعليمية والتربوية لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية، والمتأمل في المنظومة التربوية العربية يدرك من الوهلة الأولى حالة الفوضى والضبابية التي تعيشها، فهي تفتقد إلى النظرة الاستشرافية، وطرائق التعليم ومحتوياته ومناهجه مستوردة من الخارج ولا تمت بصلة للواقع العربي، وهذا ما شكل خطرا كبيرا على الأمة العربية وقوض أركانها، وأصبحت تابعة لغيرها علميا وفكريا وثقافيا.

وإذا تحدثنا عن موقع اللغة العربية من المنظومة التربوية في الوطن العربي يمكن القول أن اللغة العربية غريبة بين أهلها وفي موطنها، فمحتوى اللغة العربية هزيل ولا يرقى إلى مستوى تطوير الكفاءات اللغوية، إضافة إلى تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية، بل الأمر تعدى ذلك إلى التخاطب بها في البيت والشارع وكتابة لافتات المحال والمؤسسات بها، وهذا ما جعل العربي يشكك في لغته وقدرتها على تلبية حاجاته ومتطلباته، دونما إدراك لانعكاس ذلك على وحدة الأمة وثقافتها وأمنها القومي.

وعليه وجب إعادة النظر في المنظومة التربوية عامة وتعليم اللغة العربية بالخصوص، وذلك من جانبين:

1/ تعليم العربية للناطقين بها، وذلك يكون بصناعة برامج تربوية أصيلة مستمدة من الواقع العربي المعاش، وتعبر عن الهوية العربية، والعمل على تحسين جودة محتوى هذه البرامج لتكون ذات فعالية ومردود إيجابي في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسعي نحو تعميم استعمال اللغة الأم تدريسا ومخاطبة خاصة في تدريس المواد العلمية والتقنية.

2/ تعليم العربية لغير الناطقين بها ويكون ذلك بالعمل على فتح معاهد ومدارس لتدريس العربية في البلدان الأجنبية لأبناء الجالية العربية والأجانب، مزودة بأحدث الوسائل التكنولوجية والتعليمية الحديثة، مما سيساهم في الخروج من حالة الركود التي تعيشها العربية، ويزيد الطلب عليها من الأجانب.

لذا علينا أن نستثمر في هذا الجانب ليكون للعرب كيان اقتصادي قوي وعملة عربية موحدة، وتجارة حرة وهنا يمكن أن نتحدث عن تبوأ اللغة العربية لمكانة مهمة في السوق العالمية للغات.

- لا يمكن الحديث عن التحول الرقمي ومجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة دون إدراك للأهمية التي يحظى بها المصطلح في التواصل الحضاري بين الشعوب والثقافات فهو عامل من عوامل التطور والاستمرار الحضاري، والتواصلي العلمي فالتطور الذي يشهده العالم في مجالات الصناعة والتجارة صحبه كما هائلا من المصطلحات الجديدة التي غزت العالم العربي، وأصبحنا أمام استيلا ب ثقافي وغزو حضاري، وهذا ما استدعى ضرورة العمل على بذل الجهود لحفظ الأمن المصطلحي للمجتمع العربي من خلال توحيد جهود الأفراد والمؤسسات العربية في صناعة المصطلح وضبطه وتسويقه. فالمصطلح هو نافذتنا نحو عالم المعرفة والتكنولوجيا والتحول الرقمي وبه يتم التواصل بين العلم والعلماء كما أنه يعبر عن هوية وثقافة المجتمع العربي، وأما المصطلح الأجنبي فهو يعبر عن هوية الآخر، لذا لا يمكن أن نغفل أن الدور الذي يؤديه المصطلح العربي في التنمية الاقتصادية والثقافية، لأن العالم اليوم يشهد صراعا مصطلحيا، وإلا كيف نفسر نهب مقدرات الدول الأفريقية من طرف فرنسا باسم الشراكة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي، واحتلال البلدان وتدميرها للسطو على مقدراتها الطبيعية تحت مسمى مصطلح الإرهاب، وهذا ما حدث للعراق وأفغانستان. وخير مثال يمكن الاستدلال به على ذلك مصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يضم مجموعة من دول ضفتي البحر المتوسط ومنها الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلا أن هذا المصطلح تسقط منه صفة الشريك العربي عوض أن تكون التسمية (الشراكة الأوروبية العربية المتوسطية) وكأن القصد تغييب كل الصفة العربية من كل عبارة أو تسمية من أجل أن تغييب معها الهوية العربية، وتبقى الدول العربية في تبعية اقتصادية لهذه الدول. (السيد، 2008، ص 108).

لقد أصبحت اللغة اليوم أداة إنتاج ومصدرا من مصادر الدخل في الدول الاقتصادية الكبرى، إذ سعت الدول إلى توظيفها كرأس مال في السوق العالمية للغات لخلق الثروة، وبناء الإنسان والمعرفة، لأن قوام أي اقتصاد هو المعرفة والتنمية البشرية، والاتصال، ولا يمكن لهذه العناصر أن تكون فعالة وذات جدوى إلا من خلال اللغة. ومنه لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية إلا من خلال الاستثمار في البرامج اللغوية، والعمل على ادماج اللغة في كل البرامج التنموية.

II. خاتمة:

نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج الآتية:

- اللغة مصدر من مصادر الدخل يمكن الاستثمار فيها، كما يستثمر في التجارة والصناعة والاقتصاد والمال، والطاقة والمواد الأولية، فهي في الدول المتقدمة صناعات تسهم في إنعاش الخزينة العمومية وتدر الأرباح.

- تسهم اللغة في فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الدول النامية والهشة، وتساعد الدول المتقدمة في فرض سيطرتها على مقدرات هذه الدول خدمة لاقتصادها ومصالحها العسكرية، كما تساعد على إيجاد أسواق لبيع منتجاتها التي تدر عليها أرباحا كبيرة، ومثال ذلك فرنسا التي تسوق منتجاتها في الدول الأفريقية، بل وأكبر نسبة من صادراتها نحو هذه الدول؛ وينطبق المثال نفسه على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في دول المشرق العربي، والصين وتركيا أيضا.

- الاقتصاد أساسه وقوامه المعرفة والتنمية البشرية وهذا الجانب مرتبطان بالفكر، والفكر هو الذي يوجه سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول، والفكر منطلق اللغة، لذا يجب أن يرتبط فكر الإنسان بلغته الأم ذلك أدوم وأرسخ وأثبت أمام هذا التيار التغريبي الجارف الذي تغذيه العولمة، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن أن التفكير باللغة الأم يختلف عن التفكير باللغة الأجنبية؛ والمتأمل في المنظومتين الصحية والتعليمية في بلدان المغرب سيدرك ذلك بوضوح.

- العمل على الاستثمار في اللغة العربية كلغة رسمية واحدة، وهذا عامل إيجابي يجب أن يستغل في بناء اقتصاد موحد، وعملة موحدة وسوق عربية موحدة، وتجارة عربية حرة ومستقلة عن الأقطاب الاقتصادية العالمية بما يضمن للأمة العربية استقلالها السياسي والاقتصادي وقوة كلمتها في المحافل الدولية.

- بما أن اللغة تخدم الاقتصاد الوطني، فالالاقتصاد أيضا يخدم اللغة، ومما يلاحظ أن المنطقة العربية تزخر بثروات باطنية - قطاع المحروقات - استقطبت عددا كبيرا من اليد الأجنبية العاملة خاصة الخبراء والمهندسين، فعلى الدول العربية أن تشترط على هؤلاء اتقان اللغة العربية لقبولهم في الشركات والمؤسسات العربية لترتفع قيمة اللغة العربية في السوق العالمية للغات، كما تفعل الدول الغربية التي تشترط تعلم لغاتها على الوافدين إليها لقبولهم في عالم المال والشغل.

- الدول الكبرى تصدر ثقافتها وفكرها وايدولوجياتها عبر لغاتها من خلال بناء المدارس في الدول الأخرى وإغراء الأجانب بالمال والوظائف والإقامة والتجنيس لتعلمها، لذا على الدول العربية أن تشجع على تعليم العربية للأجانب غير الناطقين بها من خلال بناء المدارس والعمل نشر الثقافة العربية الإسلامية التي تسعى كثير من الدول إلى تشويهها بحجة التطرف والإرهاب.

- على الدول العربية أن تستثمر في التعددية اللغوية بوصفها أداة للتعامل مع الآخر والتواصل معه خدمة للاقتصاد العربي، لا كأداة تخدم أجندات خارجية تقوض التنمية الاقتصادية في العالم العربي وتقسم الدول على أسس طائفية ولغوية كما هو الحال في العراق وسوريا والسودان، لأن وجود أقلية عرقية أو لغوية سيستغل من طرف الدول الأجنبية لإثارة الصراعات الطائفية داخل الدول تمهيدا لتقسيمها ونهب ثرواتها.

- الاقتصاد يقوم على التبادلات والتعاملات والتواصل، واللغة هي أساس هذا التعامل، وكلما كانت اللغة قوية في السوق العالمية للغات كان الاقتصاد قويا، بل إن التبادلات التجارية وقيمة العملة والسوق يتأثر باللغة ويؤثر فيها.

الإحالات والمراجع:

- السيد محمود أحمد، (2008). اللغة العربية وتحديات العصر، ط1، دت .
- عزوز أحمد، خائن محمد، (2004). العدالة اللغوية في المجتمع المغربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسي، ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المحمود محمود بن عبد الله، (ب ت). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري. رسالة المشرق.
- كولماس فلوريان، (ب ت). اللغة والاقتصاد. ترجمة: أحمد عوض. عالم المعرفة.
- بوراس ياسين، (ب ت). الاستثمار في اللغة العربية: مجالاته وعائداته، مجلة اللغة العربية، جامعة تيزي وزو، العدد37، ص 85 ص 122.
- الزيني حمد راضي محمد، (2021). مقومات الاستثمار اللغوي في محافظة بور سعيد " تعليم اللغة لغير الناطقين بها نموذجا" مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد18، ص 325 ص 367.
- السيد محمود أحمد، (2015). الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 88، الجزء 03، ص 851 ص 878
- شتوح زهور، (2019). علمية اللغة العربية قراءة ابستمية في إمكانية الاستثمار اللغوي، مجلة الضاد، المجلد 03، العدد01، ص 01 ص 16.